



المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة

التقرير التقييمي الرابع

الانتخابات البرلمانية في مصر 2015

صدر بتاريخ: 1 نوفمبر 2015

(بالتزامن مع اكتمال المرحلة الأولى من التصويت)

© جميع الحقوق محفوظة للمركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة 2015

www.eildi.org – fb.com/eildi

مقدمة:

يُعد هذا هو التقرير التقييمي الرابع¹ في سلسلة التقارير التقييمية التي يصدرها "المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة" بهدف تقييم عملية الانتخابات البرلمانية التي تعتبر متمم لخارطة الطريق، التي وضعتها القوى السياسية عقب ثورة 30 يونيو، وكانت قد بدأت بصياغة دستور جديد ثم الاستفتاء عليه، ثم انتخابات رئاسية، وحالياً الانتخابات البرلمانية. تهدف هذه السلسلة من التقارير إلى تقييم عملية الانتخابات البرلمانية بالكامل من كافة جوانبها، على مستوى دور الدولة متمثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمتنافسين، وأيضاً على مستوى المواطن الناخب صاحب الصوت الأعلى في هذه المعركة.

أولاً: تحليل الإحصائيات:

1. عدد المرشحين وتوزيعهم:

دعت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية 27 مليون ناخب للمشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، والتي ينافس فيها 2547 مرشح على مقاعد الفردي، و481 مرشح أساسي واحتياطي على عدد 4 قوائم في دائرة غرب الدلتا هي: حزب النور، في حب مصر، فرسان مصر، ائتلاف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال، و4 قوائم في دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد هي: كتلة الصحوة الوطنية والمستقلة، في حب مصر، نداء مصر، ائتلاف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال. جرت المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية على جولتين، كانت الجولة الأولى في أيام 17 و 18 أكتوبر في الخارج، و18 و19 أكتوبر في الداخل، وجولة الإعادة في أيام 26 و 27 أكتوبر في الخارج، و27 و 28 أكتوبر في الداخل.

¹ للإطلاع على التقارير التقييمية السابقة بالكامل، برجاء زيارة صفحة الانتخابات البرلمانية على موقع المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة عبر هذا الرابط:

http://egldi.org/sec_a/arc.php?rw=6

تنافس مرشحو المرحلة الأولى على عدد 103 دائرة في محافظات: الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر والإسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح.

2. نسب مشاركة الناخبين:

كانت إجمالي نسبة المشاركة في المرحلة الأولى بمجولتيها قد بلغت 26.69% من إجمالي الناخبين، بواقع نسبة مشاركة 26.56% في الجولة الأولى، ونسبة مشاركة 21.71% في جولة الإعادة. وهي نسبة جيدة جداً مقارنة بكل الاستحقاقات المماثلة على المستوى العالمي والمحلي. وكما جرت العادة في مصر منذ ثورة يناير، فقد كان أصحاب النصيب الأكبر من المشاركة هم المرأة وكبار السن من الجنسين.

وقد تردد زوراً في وسائل الإعلام الخاصة أن الشباب قد امتنع عن المشاركة في التصويت، رغم الحضور القوي للشباب في كافة مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من تنظيم حملات المرشحين ومؤتمراتهم العامة، وأفراد التأمين من الجيش والشرطة، والشباب العامل في وسائل الإعلام المختلفة التي قامت بتغطية فعاليات الانتخابات، وحتى السادة القضاة الذين تولوا الإشراف على اللجان، وكان قطاع كبير منهم من الشباب.

وربما كان السبب في هذا الإنطباع، هو ما أثاره بعض النشطاء التابعين لجماعة الإخوان المسلمين أو المعارضين المنتمين لكيانات سياسية، من دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمقاطعة الانتخابات في محاولة لإحباط الاستحقاق الأخير في خارطة الطريق التي وضعت يوم سقوط الإخوان في 3 يوليو 2013.

لكن يمكن تفسير القلة النسبية في أعداد الشباب المشاركين، بحقيقة أن انتخابات المرحلة الأولى جرت في محافظات بعيدة عن العاصمة والمحافظات المحورية التي يلجأ لها أبناء الصعيد وسيناء للعمل والعيش، وبالتالي كان من الصعب أن يسافر هؤلاء الشباب ساعات طويلة تتراوح ما بين أربع إلى عشر ساعات لمحافظةهم الأصلية التي لهم فيها حق التصويت للإدلاء بأصواتهم، كما أن اللجنة

العليا لم تخصص لهم لجان للمغتربين في المحافظات التي يعيشون بها حالياً لتيسير مشاركتهم، وهو ما نتمنى أن تتداركه اللجنة في المرحلة الثانية من الانتخابات.

3. مدى سهولة نظام التصويت:

وصلت نسبة الأصوات الصحيحة 90.46% من إجمالي المصوتين في الجولتين، وهو ما خالف توقعات الكثير من المحللين بشأن عدم تمكن المواطن من التعامل مع النظام الجديد الذي يقضي بالتأشير في ورقتين واحدة للفردى وأخرى للقائمة، مع اختلاف أعداد مقاعد الفردى المفروض اختبارها من دائرة لأخرى.

4. الفائزون في المرحلة الأولى:

وقد حسمت نتائج المرحلة الأولى، بفوز إجمالي 273 نائب، منهم 60 كانوا مرشحين على قائمتي في حب مصر في قطاع غرب الدلتا وقطاع شمال وجنوب الصعيد، و213 مقعد فردى، موزعين بين 108 كانوا مرشحين تابعين لأحزاب، و105 كانوا مرشحين مستقلين.

وكانت الأحزاب التي حصدت أكبر نسبة من المقاعد هي: حزب المصريين الأحرار بواقع 36 مقعد، ثم حزب مستقبل وطن بواقع 28 مقعد، ثم حزب الوفد بواقع 17 مقعد، وحزب النور السلفي بواقع 10 مقاعد، ثم حزب الشعب الجمهوري 7 مقاعد، والمؤتمر 6 مقاعد، وحماة الوطن 4 مقاعد، والمصري الديمقراطي الاجتماعي 3 مقاعد.

وتدل هذه النتائج على تغير كبير في مزاج الناخب المصري تجاه طريقة اختياره لممثليه في الدوائر السياسية، حيث لم تنجح الطرق التقليدية التي استغلها بعض المرشحين في الحشد مثل تقديم الأموال أو الوعود الحكومية أو حتى التلاعب بالعاطفة الدينية، ولعل فشل حزب النور في حشد غالبية المقاعد كما كان يتمنى قد تسبب في صدمة لقيادات الحزب الذي سبق وفاز بأعداد كبيرة فيما عرف



بغزوة الصناديق في برلمان ما بعد ثورة يناير. حتى أن قيادات الحزب أرادت التشكيك في نتائج الانتخابات، ولوحت أكثر من مرة بالانسحاب من استكمال المنافسة في المرحلة الثانية.

5. تمثيل الفئات المهمشة سياسياً:

وفيما يتعلق بنسبة تمثيل الفئات التي كانت مهمشة سياسياً، وهي المرأة والشباب والأقباط، في حقبة سابقة مرتفعة بدرجة طفيفة عن أي انتخابات برلمانية جرت في السابق، حيث حصلت المرأة على 5 مقاعد فردي بالإضافة إلى 28 مقعد على القوائم الفائزة، وحصل الشباب تحت 35 سنة على 12 مقعد بالفرد بالإضافة إلى 8 مقاعد على القوائم الفائزة، وحصل الأقباط على 16 مقعد فردي بالإضافة إلى 12 مقعد على القوائم الفائزة، ويرجع الفضل الأول في ذلك لنظام الكوتة على القوائم الذي أجبر الأحزاب والسياسيين على إدراج هذه الفئات كمرشحين.

ثانياً: حرية ونزاهة الانتخابات:

تمت الانتخابات في المرحلة الأولى على جميع مستوياتها على قدر كبير من الحرية والنزاهة لم تشهدا مصر في أي انتخابات برلمانية سابقة على طول تاريخها، فبالرغم من وجود عدد من المخالفات البسيطة، تمثلت في محاولات البعض توجيه الناخبين والتأثير عليهم أمام اللجان إما بالتحدث المباشر معهم قبل التصويت أو بتعليق لافتات على أبواب مقار الاقتراع أو توزيع منشورات، أو تأخر فتح اللجان في الدوائر البعيدة في بعض القرى والنجوع، وثبوت حالتين لسيدتين تابعتين لحزب النور، بالتصويت أكثر من مرة بأكثر من بطاقة هوية في المرحلة الأولى بمرسى مطروح والمرحلة الثانية بكرداسة، إلا أن هذه المخالفات لم ترقى بأي حال لكونها انتهاكات تضر بنزاهة عملية التصويت لا كلياً ولا جزئياً. ويرجع الفضل في ذلك إلى:



أولاً: أداء اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية فيما يخص:

- توزيع القضاة على الدوائر المختلفة، وسرعة استبدال القضاة في حال حدوث أي ظروف طارئة تضطر لاستبعاد أحدهم.
- تجهيز اللجان وفقاً للشروط بما يضمن حرية الناخب الكاملة في الإدلاء بصوته في خصوصية، ومساعدة المشرفين للناخب في التعرف على عدد المقاعد المراد التأشير عليها أو عدم فهمه لأي جزء من الإجراءات.
- مراعاة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في معظم اللجان.
- زيادة أعداد لجان التصويت الفرعية لتيسير تنقل المواطنين إليها للإدلاء بأصواتهم.
- تحديث قواعد بيانات الناخبين بشكل مستمر لضمان عدم تكرار المشكلات التي سبق وظهرت في الاستحقاقات السابقة.
- جعل مدة التصويت على يومين كاملين من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً.

لكن قصرت اللجنة العليا في عدة نقاط منها:

- عدم مراعاة المغتربين، خصوصاً أن غالبية المحافظات التي تم التصويت فيها في المرحلة الأولى هي محافظات إقليمية بعيدة يستغرق السفر إليها من العاصمة القاهرة حيث يعيش ويعمل أغلب من لهم حق التصويت فيها ما بين أربع إلى عشر ساعات سفر، مما أثر على بعض الناخبين من المغتربين الذين لم يتمكنوا من السفر إلى محافظاتهم الأصلية ولم تتح لهم اللجنة العليا للانتخابات لجان اقتراع خاصة بهم على غرار ما حدث في انتخابات الرئاسة مثلاً، وهو ما نوصي اللجنة العليا بتداركه في المرحلة الثانية من التصويت نظراً لوجود قطاع كبير من المحافظات الإقليمية بما أيضاً.



- عدم نشر السيرة الذاتية الخاصة بالمرشحين على موقع اللجنة العليا للانتخابات من واقع الأوراق المقدمة لهم من المرشحين أنفسهم، وهو أمر كان سيسهل على كثير من الناخبين التعرف على الخلفية المهنية والعلمية للمرشح قبل اختياره، وهو أيضاً أمر يمكن تداركه في المرحلة القادمة.
- لم يكن هناك درجة جيدة من التفاعل بين اللجنة العليا ومنظمات المجتمع المدني على غرار ما جرى في الاستحقاقات السابقة، حيث لم يرد لنا أي رد بخصوص ما تقدم به منظمات المجتمع المدني من شكاوى بوجود مخالفات من قبل بعض المرشحين أو أمور بحاجة لتعديل أو تدخل فوري.

ثانياً: قوات التأمين:

شهدت المرحلة الأولى درجة عالية من حسن توزيع قوات التأمين من قبل وزارة الداخلية والقوات المسلحة، فضلاً عن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها وزارة الداخلية للسيطرة على المجرمين و"بلطجية الانتخابات" المعروفين قبل بدء التصويت، مما قلص بدرجة كبيرة من أعمال العنف التي كانت متوقعة خصوصاً في محافظات الصعيد البعيدة والمعروفة بتكرار الاشتباكات القبلية والثأرية بها، لا سيما في أوقات الحشد السياسي مثل الانتخابات البرلمانية. كما نجحت قوات التأمين أيضاً في معاونة الإدارات المحلية ورؤساء اللجان في السيطرة السريعة على أي مخالفات دعاية حاول بعض المرشحين التأثير بها على الناخبين في يومي التصويت.

ثالثاً: ارتفاع درجة النضج السياسي لدى المواطن العادي، بما يمكنه من أن يكون رقيباً على صوته ولا ينساق لمحاولات الحشد بناءً على العاطفة الدينية أو الوطنية، أو قبول الرشاوى الانتخابية أو الوعود الزائفة كما كان يحدث في الماضي.

رابعاً: **حياد أجهزة الدولة** المعنية بتنظيم والإشراف على الانتخابات، حيث أن هذه هي أول انتخابات برلمانية لا يكون للدولة أي انحيازات بها، حيث أن السلطة التنفيذية لم تأتي من خلفية حزبية، وبالتالي ليس لرئيس البلاد أو للحكومة انتماءات حزبية تؤثر عليهم.

خاتمة:

تعكس المرحلة الأولى من الانتخابات قدر كبير من الوعي لدى المواطنين فيما يخص قدرتهم وطريقتهم في الاختيار، وهي مؤشر على درجة من النضج السياسي التي يحظى بها الناخب المصري من واقع خبرته وممارسته لكل الاستحقاقات الانتخابية والظروف السياسية التي تلت ثورة يناير. وهو ما سوف يؤثر بشكل كبير على نتائج المرحلة الثانية أيضاً والتي سيجري معظمها في محافظات محورية أهمها محافظة القاهرة العاصمة والتي يتنافس فيها عدد أكبر من القوائم والفردى.